

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١،١ المقدمة

الحمد لله الذي أمر بالإصلاح ونهى عن الفساد وإتباع سبيل المفسدين، قال الله -جل جلاله-: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القرآن. الأعراف ٧: ١٤٢)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (القرآن. النحل ١٦: ٩٠)، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (القرآن. النساء ٤: ٥٧) ثم الصلاة والسلام على الصادق الأمين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي قضى حياته كلها في محاربة الفساد وإرساء دعائم الإصلاح وتربية الناس عليه حيث قال: (ما من عبدٍ يسترعيه الله رعيةً، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة) (الحديث: مسلم). كتاب الإيمان: باب استحقاق الوالي: ج ١: # ١٤٢) اللهم صلي وسلم عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن ظاهرة الفساد الإداري لم تعد مجرد ظاهرة في مجتمع معين، بل أصبحت قضية معقدة المعالم تعاني منها جميع المجتمعات في مختلف الدول، وطالت هذه القضية حتى المجتمعات الإسلامية، وذلك ما بات حاجساً على المجتمع الدولي بأسره؛ لأنها تشكل خطراً وتهديداً على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتؤثر على برامج التنمية وتهدم مؤسسات الدولة، وتشوه سياستها العامة، مما يؤدي إلى هدر الموارد وعدم توزيعها بالشكل الجيد والمناسب، وكما أنها تضر بالقطاع العام والخاص على حدٍ سواء، وبالتالي سينعكس الضرر على الشعوب الفقيرة منها خاصة، وبعدما أدركت المجتمعات مدى خطورة هذه القضية سنّت لها الأنظمة والقوانين من أجل الحد منها ومكافحتها، والدولة الليبية هي

إحدى الدول التي تعاني من هذه القضية، حيث قامت باستخدام العديد من الوسائل والأساليب المتنوعة في مكافحة الفساد الإداري؛ وكان ذلك بتفعيل الدور الرقابي للهيئات والأجهزة الرقابية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وسن النظم والقوانين واللوائح وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد الإداري، ولكن مع كل هذه المساعي المبذولة منها في مواجهة الفساد الإداري، إلا أن مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥ الصادر عن الشفافية الدولية أشار إلى أن أكثر من ثلثي ١٧٧ دولة مشمولة بمؤشر ٢٠١٥ أحرزت أقل من ٥٠ نقطة، على مقياس من ٠ (وجود تصور بدرجة عالية من الفساد) إلى ١٠٠ (وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية)، والدولة الليبية كانت من ضمن هذه الدول حيث سجلت ١٦ نقطة (موقع جيم نيوز الإخبارية)

١,٢ مشكلة البحث

مما سبق هل مساعي الدولة الليبية في أنظمتها من وضع القوانين وإنشاء الأجهزة الرقابية تُعد كافية في مكافحة الفساد الإداري؟، نشر ديوان المحاسبة الليبي خلال العام ٢٠١١م إلى ٢٠١٥م عدة تقارير خاصة بتقييم أداء الحكومة الليبية (السلطة التنفيذية) والجهات التابعة لها، وجاء في هذه التقارير ضبط لحالات فساد إداري ومالي صادرة من عدة قطاعات حكومية في الدولة الليبية، مما تسبب في إهدار الموارد البشرية والمادية التي ارهقت خزينة الدولة الليبية بالتزامات مالية كبيرة (ديوان المحاسبة الليبية، ٢٠١٥م)، من وجهة نظر الباحث للوقوف في مواجهة الفساد الإداري، هناك جانباً ذا أهمية بالغة؛ يتمثل في دور القيادة الإدارية في ليبيا في مكافحة الفساد الإداري من منظور منهج الشريعة الإسلامية في تولية الأصلح، وهذا الجانب من أهم الجوانب التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية في مواجهة الفساد الإداري، كما سيأتي بيانه في الموضوع قيد الدراسة.

١,٣ أسئلة البحث

مما سبق قد استخلص الباحث أربعة أسئلة رئيسة للدراسة، وعلى ضوءها حُدِدت أهدافها التي تتفق مع الأسئلة من حيث النوع والكم.

- ١- ما مفهوم القيادة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر؟
- ٢- ما مساعي المؤتمر الوطني العام (السلطة العليا) في مكافحة الفساد الإداري؟
- ٣- ما الاعتبارات الواجب مراعاتها في اختيار القيادات والمكلفون بولاية شؤون الدولة الليبية من منظور الإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١م؟
- ٤- ما أهمية اختيار القيادة الإدارية في الإسلام؟
- ٥- ما المنهج الأمثل في اختيار القيادة الإدارية والمكلفون بولاية شؤون الدولة من منظور الشريعة الإسلامية؟

١,٤ أهداف البحث

- ١- بيان مفهوم القيادة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر وقياسه على ما تقرره الشريعة الإسلامية.
- ٢- إبراز مساعي المؤتمر الوطني العام (السلطة العليا) في مكافحة الفساد الإداري.
- ٣- كشف الاعتبارات الواجب مراعاتها في اختيار القيادات والمكلفون بولاية شؤون الدولة الليبية من منظور الإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١م وقياسها على ما تقرره الشريعة الإسلامية.
- ٤- بيان أهمية اختيار القيادة الإدارية في الإسلام.
- ٥- بيان المنهج الأمثل في اختيار القيادة الإدارية والمكلفون بولاية شؤون الدولة من منظور الشريعة الإسلامية.

يكتسب البحث أهميته من جانبين:

١ - الأهمية العلمية

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع، فالقيادة الإدارية تعتبر أحد الموضوعات المهمة التي حظيت بعناية بالغة من قبل الباحثين والمهتمين بهذا المجال، حيث يعتمد تطور الأمم وتقدم المجتمعات واستمرارها على القيادة الإدارية بشكل رئيس، فلا يمكن لمجتمع أو أمة بجميع منظماتها أن ترسم خططها، وتضع سياساتها دون أن تمتلك قيادات لديها قدرات وكفايات إدارية.

ومما يزيد الدراسة أهمية هو ارتباط القيادة الإدارية بأحد الجوانب المهمة التي تسعى المنظمات والمجتمعات كافة بشتى الطرق لمكافحتها والقضاء عليها؛ ألا وهي قضية الفساد الإداري، التي تعد من أهم الأسباب في تأخر وتخلل الأمم والمجتمعات، وكما أن الدراسة تسلط الضوء على حالات فساد إداري من الواقع الليبي، وذلك من خلال تقارير صادرة عن جهة رسمية لها استقلاليتها وسيادتها في الدولة الليبية، وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر المكتبات الليبية لمثل هذا النوع من الدراسات.

٢ - الأهمية العملية

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية من أهمية دور القيادة الإدارية وتأثيرها في مكافحة الفساد الإداري، والقضاء عليه في ظل التحولات والتطورات المتسارعة التي فرضتها طبيعة الحياة البشرية، والتي تستلزم وجود قيادات تنتهج المنهج الإداري الإسلامي في طبيعة إدارتها لتواجه التحديات والتغيرات في العالم وطرق التعامل معها، وذلك بتحقيق التوافق والانسجام مع تلك التحديات والتغيرات، ومن ثم تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية عالية.

١,٦ منهج البحث

سار العمل في هذه الدراسة على اتباع المنهج الاستقرائي التأصيلي النقدي، الذي يقوم على تتبع الأمور والنظر في جزئياتها وجمعها وضمها إلى بعض ليرى توافقها واختلافها، وقد اتبع الباحث هذا المنهج لاستقراء المواد العلمية المتعلقة بالقيادة الإدارية والفساد الإداري في علم الإدارة المعاصر، والإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١م والقوانين الليبية المعمول بها، والنظر في جزئياتها ووصفها وعرضها عرضاً مرتباً ترتيباً منهجياً وقياسها على ما تقرره الشريعة الإسلامية، للوقوف على ما يترتب عليها من أحكام، وردها إلى أوصولها ومقاصدها، وعليه اكتملت الدراسة على خمسة فصول وخاتمة؛ كل فصل يبدأ بمقدمة وينتهي بخلاصة، تتضمن الخلاصة تعقيباً على الفقرات التي تحتاج إلى تعليق أو استخلاص مجموعة من النتائج، وأما الخاتمة فتتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

١,٧ حدود البحث

١. الحدود الموضوعية

تقتصر حدود هذه الدراسة على بيان دور القيادة الإدارية في ليبيا المتمثلة في المؤتمر الوطني العام (السلطة العليا) والحكومة (السلطة التنفيذية) في مكافحة الفساد الإداري، من منظور منهج الشريعة الإسلامية في تولية الأصلح، والتأصيل لهذا المنهج، وبيان ما جاء في علم الإدارة المعاصر والإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١م والقوانين الليبية المعمول بها، وقياسها على ما تقرره الشريعة الإسلامية.

٢. الحدود المكانية والزمانية

تقيم أداء القيادة الإدارية في ليبيا المتمثلة في المؤتمر الوطني العام (السلطة العليا) والحكومة (السلطة التنفيذية) خلال العام ٢٠١٢م - ٢٠١٥م، وذلك من خلال تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة ٢٠١٥م.

١,٨ مصطلحات الدراسة

القيادة لغة: قيادة: مصدر قاد يقود (قيادة سفينة). أساسي، رئيسي (حركة قيادية رائدة)، قيادي:

منسوب إلى القيادة، (موقف/قرار قيادي) (يوسف محمد رضا، ٢٠٠٦).

القيادة اصطلاحاً: هي إجراءات يؤثر بمقتضاها شخص على باقي أعضاء المجموعة لتحقيق أهداف

محددة" (حسن محمود حسن، ٢٠١٠).

القيادة الإدارية: هي النشاط الذي يمارسه القائد الإداري في المنظمة باستخدام السلطة الرسمية في مجال

اتخاذ القرار وإصدار الأوامر والإشراف الإداري على الآخرين عن طريق استمالتهم والتأثير عليهم لغرض

تحقيق أهداف معينة (حسن محمود حسن الناصر، ٢٠١٠).

الفساد لغة: فساد: مصدر فَسَدَ وَفَسَدًا، أَخَذَ الْمَالُ ظُلْمًا، وَإِلْحَاقُ الضَّرَرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي

الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القرآن. المائدة ٥: ٦٤)، الْجَدْبُ وَالْقَحْطُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

(القرآن. الروم ٣٠: ٤١) (يوسف محمد رضا، ٢٠٠٦).

الفساد اجرائياً: هو الإخلال بشروط الوظيفة العامة واستغلال السلطة بجميع صورها والانحراف بها عن

أهدافها العامة، مقابل مصالح مادية أو معنوية، تخدم فئة من الناس أو شخصية معينة (عبد الله بن ناصر

بن عبد الله آل غصاب، ٢٠٠٨).

المنهج لغة: الطريق الواضح. طريقة. أسلوب. نمط. نهج. نظام. برنامج. علم. فرع من المنطق ينصب

على دراسة المنهج بوجه عام، وعلى دراسة المناهج الخاصة بالعلوم المختلفة، منهجي: خاص بعلم المنهج

(طريقة منهجية) (يوسف محمد رضا، ٢٠٠٦).

المنهج اصطلاحاً: "المنهج هو الطريقة ويوضح اصطلاح المنهجية القاعدة المنطقية للدراسة المجردة التي يستند عليها العلم عند اعتماده على الطريقة العلمية" (آل غصاب، ٢٠٠٨).

١,٩ الدراسات السابقة

يتضمن هذا المحور من البحث نوعين من الدراسات إحدها تتعلق بالقيادة الإدارية والثانية بالفساد الإداري.

١,٩,١ الدراسات المتعلقة بالقيادة الإدارية

- دراسة (سيف النصر عبد السلام المحجوب وحسين يوسف القطروني، ٢٠١٧) درجة ممارسة القيادة الجامعية ورؤساء الأقسام العلمية لمتطلبات تطوير الأداء الأكاديمي، سعت هذه الدراسة للإجابة على التسائل التالي: ما درجة ممارسة القيادة الجامعية ورؤساء الأقسام العلمية لمتطلبات التطوير الأكاديمي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية للإجابة على التسائل الرئيسي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ونذكر أهمها:
- ١- الحاجة إلى وجود سياسة عامة للجامعة للتطوير الأكاديمي والإداري.
- ٢- حاجة إدارة الجامعة إلى أداة إعلامية لإطلاع الجمهور على أهداف السياسة العامة للجامعة.
- ٣- ضرورة مواكبة الأقسام العلمية في الكلية للتطورات العلمية في مناهجها الدراسية.
- ٤- ان توفر اللوائح الجامعية الفرصة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الدولية.
- ٥- ضرورة أن يعمل عضو هيئة التدريس في بيئة جامعية مستنيرة.
- ٦- عدم الشعور بالرضى تجاه توفر إمكانيات البحث العلمي.

٧- لا يملك رؤساء الأقسام العلمية رؤية واضحة حول السياسة العامة في مجال التطوير الأكاديمي.

٨- لا يملك رؤساء الأقسام العلمية الخبرة الكافية لإدارة القسم العلمية بالجامعة.

٩- لا يتم اختيار رؤساء الأقسام العلمية وفق معايير وضوابط مهنية ومعايير الكفاءة الإدارية.

١٠- لا يشجع رؤساء الأقسام العلمية العلمية هيئة التدريس بالكلية على اجراء البحوث والمشاركة في المؤتمرات والندوات.

١١- لا يعمل رؤساء الأقسام العلمية على برامج ارشادية في إطار تشجيع هيئة التدريس لخدمة المجتمع.

- دراسة (رمضان سعد كريم واتسنام علي حمزة العبار، ٢٠١٧) واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي لدى القيادات الإدارية والأكاديمية بجامعة بنغازي ومعوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هدفت الدراسة إلى الأتي:

١- معرفة مستوى القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة بنغازي للتخطيط الإستراتيجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

٢- معرفة المعوقات التي تواجه تطبيق التخطيط الإستراتيجي في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٣- معرفة دلالة الفروق الإحصائية (إن وجدت) في تحديد معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي في جامعة بنغازي والتي يمكن أن تعزي لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي،

الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- انخفاض مستوى ممارسة القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة بنغازي للتخطيط الإستراتيجي

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر عينة الدراسة لمعوقات تطبيق التخطيط

الإستراتيجي تعزي لمتغيري النوع، والمؤهل العلمي، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية

في تحديد عينة الدراسة لمعوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي تعزي لمتغير الدرجة العلمية،

ولصالح ذوي الدرجات العلمية الأدنى في سلم الترقى الأكاديمي، والذين يرون أن المعوقات

أكثر تعقيداً مقارنة بزملائهم من ذوي الدرجات العلمية العليا.

- دراسة (سمير إبراهيم الرويعش وآخرون، ٢٠١٥) أهمية ومقومات اختيار القيادة الإدارية في

الإسلام، هدفت الدراسة إلى توضيح أهم الدلائل والبراهين والمقومات العملية والتي يجب أن

تتوافر في الشخصية المرشحة لتولي الولاية أو أي منصب قيادي كالأمانة والعلم، إستناداً على

النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد على ضرورة الاختيار السليم للشخص الذي

سيتولى المنصب القيادي، وتوصلت الدراسة أن اختيار أي قائد في جميع الحالات يجب أن يتم

على أساس اختيار الأمثل فالأمثل للحصول على أفضل الموجودين وذلك في ضوء ركنين أساسيين

وهما الأمانة والعلم مع مراعات الموقف.

- دراسة (خيرية عمر المبروك، ٢٠١٤) أثر القيادة التحويلية على الإبداع لدى افراد القوى العاملة

بالأكاديمية الليبية- طرابلس، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر أبعاد القيادة التحويلية لدى

فئة القيادات الإدارية بالأكاديمية الليبية، وإلى تحديد العلاقة بين أبعاد القيادات التحويلية لدى

القيادات الإدارية بالأكاديمية الليبية والسلوك الإبداعي لدى افراد القوى العاملة، وعلى ضوء تحليل النتائج واختبار الفرضيات وتفسيرها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ١- إن أكثر أبعاد القيادة التحويلية تأثيراً على عناصر الإبداع لدى الأفراد كان بُعد التحفيز الملهم، يليه بُعد التأثير الكاريزمي، بالرغم من أن هذا البعد لا يتوفر بشكل كاف لدى الرؤساء، ثم بُعد الاستشارة الفكرية، وجاء بُعد الاعتبار الفردي في الترتيب الأخير في قوة تأثيره على عناصر الإبداع.
- ٢- إن معامل الارتباط بين بُعد الاستشارة الفكرية وعناصر (الطلاقة، المرونة، الأصالة) كان طردياً ضعيفاً، وكان عنصري (المخاطرة، الحساسية للمشكلات) طردياً متوسطاً.
- ٣- إن بُعد (الجاذبية أو التأثير الكاريزمي) لا يتوفر بشكل كاف لدى فئة الرؤساء (مدراء الإدارات وعمداء المدارس والأقسام العلمية) بالأكاديمية الليبية.
- ٤- إن الأبعاد (التحفيز الملهم) والاستشارة الفكرية والاهتمام الفردي متوفرة بدرجة متوسطة حدٍ ما لدى فئة الرؤساء (مدراء الإدارات وعمداء المدارس والأقسام العلمية) بالأكاديمية الليبية.
- ٥- إن العناصر (الطلاقة)، (المرونة)، (الأصالة) متوفرة وبدرجة متوسطة في افراد عينة الدراسة.
- ٦- إن العناصر (المخاطرة، الحساسية للمشكلات) غير متوفرة بشكل كاف في افراد عينة الدراسة.

- دراسة (عبد السلام عبد الجواد، ٢٠١٤) القيادة والمشاركة في اتخاذ القرارات، هدفت هذه الدراسة إلى التالي:

١- قياس حجم المشاركة في اتخاذ القرارات لرؤساء الأقسام العلمية لبعض كليات

جامعة درنة والمعهد العالي للمهن الشاملة، وكلية إعداد المعلمين، والمركز العالي للتقنية الطبية بموجب مقياس المشاركة باتخاذ القرارات.

٢- تشخيص النمط القيادي لعمداء بعض كليات جامعة درنة، ومعهد المهن الشاملة،

وكلية إعداد المعلمين، والمركز العالي للتقنية الطبية بموجب النموذج الموضح في الجزء النظري من الدراسة من وجهة نظر رؤساء القسم العلمية.

٣- تحديد العلاقة بين مدى المشاركة في اتخاذ القرارات لرؤساء الأقسام العلمية لبعض

كليات جامعة درنة، ومعهد المهن الشاملة، وكلية إعداد المعلمين، والمركز العالي للتقنية الطبية وبين النمط القيادي للعميد المشخص من وجهة نظر مجتمع البحث.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- يلاحظ من وصف عينة الدراسة جغرافياً الآتي:

١- إن أكثر من نصف مجتمع الدراسة (رؤساء العلمية) في التعليم العالي هم من حملة

شهادات الماجستير، بالرغم من أن غالبية هذه الأقسام تضم أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادات الدكتوراه.

٢- إن غالبية مجتمع الدراسة هم حملة الألقاب العلمية الدنيا؛ مساعد محاضر ومحاضر،

بالرغم من أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس في تلك الأقسام من حملة الألقاب

العلمية الأعلى.

ب- إن شيوع نخط القيادة المتجه نحو المزيد من الديمقراطية بين رؤساء هذه المؤسسات قيد الدراسة قد وسع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات وهذا يتبث بنجاح الإدارة اليبية في المشاركة في إدارة المؤسسات العامة.

ت- تبين حجم المشاركة الممنوحة لرؤساء الأقسام العلمية في كليات جامعة درنة حيث جاءت كلية العلوم في المرتبة الأولى تليها كلية الهندسة في المرتبة الثانية من بين الكليات موضوع البحث بينما جاءت كلية الاقتصاد في المرتبة الأخيرة في ترتيبها في عملية المشاركة في اتخاذ القرار.

ث- تبين حجم المشاركة الممنوحة لأمناء الأقسام العلمية في جامعة درنة والمعهد العالي للمهن الشاملة والمركز العالي للتقنية الطبية وكلية إعداد المعلمين مجتمع الدراسة بين مواقع إجراء هذه الدراسة حيث جاء المعهد العالي لمهن الشاملة أولاً ثم كلية إعداد المعلمين في المرتبة الثانية ثم تليها في الترتيب المركز العالي للتقنية الطبية وأخيراً وليس آخراً جامعة درنة.

ج- وجدت علاقة ارتباط طردية معنوية بين مدى المشاركة (كمتغير تابع) والنمط القيادي للعميد من وجهة نظر تابعيه (كمتغير مستقل) وهذا يعني إن المشاركة باتخاذ القرار تتسع كلما اتجه النمط القيادي للعميد نحو النمط القيادي الديمقراطي.

- دراسة (حسن محمود حسن الناصر، ٢٠١٠) الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الأنماط القيادية والأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك بتحديد مدى تأثير المتغيرات الشخصية المتمثلة في (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر والجنس) ومدى تأثير

المتغيرات التنظيمية المتمثلة في (مصرفاتها، عمرها الزمني، عدد الموظفين) على تقديرات العاملين للنمط القيادي السائد وأثره على الأداء الوظيفي، وأظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمط الديمقراطي والحر المستخدم في المنظمات الأهلية الفلسطينية والمستوى الأداء الوظيفي كما وجدت علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمط القيادي الأوتوقراطي المستخدم في المنظمات الأهلية الفلسطينية ومستوى الأداء الوظيفي في المنظمات، ومما توصل إليه الباحث أن النمط القيادي الديمقراطي هو الأكثر استخداماً في المنظمات الأهلية الفلسطينية يليه النمط القيادي الأوتوقراطي، وأخيراً النمط القيادي الحر، وهذا حسب نتائج تحليل الدراسة.

- دراسة (عبد الله عبده محمد الفهيد، ٢٠٠٩) أنماط السلوك القيادي السائدة لدى مديري إدارات التربية والتعليم بمحافظة تعز في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالمناخ التنظيمي من وجهة نظر رؤساء الأقسام العاملين معهم، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط السلوك القيادي السائدة لدى مديري إدارات التربية والتعليم بمحافظة تعز في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالمناخ التنظيمي من وجهة نظر رؤساء الأقسام العاملين معهم، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- ١- إن كل الأنماط القيادية سائدة في إدارات التربية والتعليم بمحافظة تعز وبدرجة متوسطة.
- ٢- يقيم رؤساء الأقسام مستوى المناخ التنظيمي في إدارات التربية والتعليم بمحافظة تعز بدرجة متوسطة.

- ٣- توجد علاقة سالبة بين النمط الأوتوقراطي والمناخ التنظيمي ككل، بينما لا توجد أي علاقة بين نمطي القيادة الديمقراطي والحر والمناخ التنظيمي في إدارات التربية والتعليم بمحافظة تعز عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وإن كانت هنالك علاقة بين الأنماط القيادية وبعض مجالات المناخ

التنظيمي، وهذا قد يعود لسبب الاختلاف في المؤهلات والخبرة والعوامل الأخرى المؤثرة على الأنماط القيادية.

- دراسة (عبد الله كاظم حسن، ٢٠٠٩) الأنماط القيادية لرؤساء الأقسام وأثرها في الالتزام التنظيمي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأنماط القيادية التي تتمثل بالنمط القيادي المتجه نحو العمل والنمط القيادي المتجه نحو العاملين والنمط القيادي المتجه نحو العمل والعاملين في الالتزام التنظيمي، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها توجد علاقة وتأثير للأنماط القيادية الثلاثة في الالتزام التنظيمي وقد تم الحصول على نتائج إيجابية تؤكد على صحة الفرضية التي قام عليها البحث، حيث استخلصت النتائج أن وجود النمط القيادي المتجه نحو العمل في أقسام كلية التربية لا يؤثر بشكل كبير على الالتزام التنظيمي وأن القيادات التي تتبع هذا النمط لا تستطيع خلق مستوى التزام تنظيمي لدى الرؤوسين، النمط القيادي المتجه نحو العاملين تشير النتائج على وجود علاقة مؤثرة بالالتزام التنظيمي، أما النمط المتجه نحو العمل والعاملين فتشير النتائج على أن علاقة هذا النمط بالالتزام التنظيمي عالية جداً.
- دراسة (مُخلص شياع علي الجميلي، ٢٠٠٨) لتأثير بعض العوامل البيئية في السلوك القيادي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتشخيص أنماط السلوك القيادي لعمداء الكليات بجامعة الأنبار، لمعرفة فيما إذا كانت الأنماط القيادية تنسجم وطبيعة عمل هذه المنظمات التربوية أم لا، وذلك بإخضاع خمس متغيرات مستقلة لدراسة والمتمثلة في (الاحتلال الأجنبي، القوة الضاغطة، القيم الاجتماعية، الحكومة، كفاءة الرؤوسين) مع متغيرين تابعين والمتمثلين في (الاهتمام بالعمل والإنجاز، الاهتمام بالعاملين والعلاقات الإنسانية)، لغرض إثبات صحة الفرضيات الرئيسية والفرعية التابع لها من عدمها، والمتمثلة وجود علاقة معنوية بين متغيرات

البيئة الخارجية والداخلية، وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات البيئية والسلوك القيادي،

هناك تأثير للعوامل البيئية في السلوك القيادي، وقد أظهرت النتائج الاتي:

١- إن النمط الأكثر شيوعاً لدى عمداء كليات جامعة الأنبار هو (اهتمام عالٍ بالإنتاج، واهتمام عالٍ بالعاملين).

٢- وجود علاقة موجبة وقوية بين اغلب متغيرات الدراسة ومتغير السلوك القيادي.

٣- وجود تأثير معنوي لأغلب متغيرات الدراسة في بعدي السلوك القيادي (الاهتمام بالعاملين، الاهتمام بالإنتاج).

ومن خلال النظر في النتائج نجد أنها تقودنا إلى صحة الفرضيات الرئيسية والفرعية التابعة لها، وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام عناصر البيئة، وحركتها، ودرجة تغيرها، وعلاقتها بالمتغيرات الداخلية للمنظمات.

١,٩,٢ الدراسات المتعلقة بالفساد الإداري

- دراسة (عبد الرازق جبريل ضيف الله، ٢٠١٦) تقسيم دور ديوان المحاسبة الليبي في خدمة البيئة،

هدفت الدراسة إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في خدمة البيئة (رقابة البيئة) وهذا من خلال التعرف على ممارسته الفعلية للرقابة البيئة على الجهات الخاضعة لرقابته، وكما تهدف للوقوف

على مدى المقومات التي تساعد في ممارسة ديوان المحاسبة الليبي للرقابة البيئة، وكذلك التعرف ببعض المشاكل والمعوقات المحتملة التي تواجه ديوان المحاسبة وتحول بينه وبين تحقيق أهدافه

وتطلعاته المتمثلة في مواكبة النمو المتسارع للمعايير الدولية للرقابة البيئة، وتوصلت الدراسة

إلى النتائج التي من أهمها: إن مستوى دور ديوان المحاسبة الحالي في خدمة البيئة؛ المتمثلة في

ممارسة الرقابة البئية كان ضعيفاً جداً، بالرغم من توفر بعض المقومات بديوان المحاسبة؛ كاللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته، وكذلك دليل معايير الإنتوساي (ISSAI).

- دراسة (هاشم سعد أحمد، ٢٠١٥) دور الرقابة الإدارية الداخلية في معالجة التسبب الإداري، تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية تقول إن التساهل أو التقصير في تطبيق الرقابة الإدارية الداخلية يؤدي إلى تفشي أو زيادة حالات التسبب الإداري، ولا ختبار هذه الفرضية قام الباحث بصياغة خمس فرضيات فرعية وهي:

١- لا توجد متابعة جيدة من قبل نطاق الإشراف المباشر وبالتالي لا تعالج شكاوى المواطنين بالشكل الذي يعمل على تحسين الأداء. بمصلحة الجوازات والجنسية في ليبيا.

٢- لا يوجد دليل جيد للإجراءات موحدة لكل حالات الإصدار والتمديد والتجديد مما زاد من حالات التسبب الإداري.

٣- لا يوجد نظام محدد لاسبقويات انجاز الأعمال، وبالتالي لا توجد مواعيد ثابتة لانجاز الأعمال.

٤- وجود ضغوط شديدة من قبل الأقارب والأصدقاء وكبار المسؤولين من الدولة على العاملين بالمصلحة بحيث يتم خدمتهم أولاً وتهمل مصالح باقي المواطنين مما زاد من حالات التسبب.

٥- وجود صفقات لتقدم الخدمة بشكل أسرع لبعض الحالات تكون على حساب المواطن مثل (الرشوة، الخدمة مقابل الخدمة) أدى إلى زيادة التسبب الإداري داخل مصلحة

الجوازات.

وأظهرت الدراسة جملة من النتائج أهمها:

- ١- هناك تقصير في تطبيق الأساليب العلمية المتبعة للرقابة الإدارية الداخلية.
- ٢- هناك تقصير في وضع المعايير والخطوات الفعالة لإنجاح الرقابة الداخلية.
- ٣- ضعف الأداء لدى القائمين على العملية الرقابية داخل مصلحة الجوازات.
- ٤- ضعف مقومات نجاح الرقابة الداخلية داخل المصلحة.
- ٥- ازدياد في مظاهر التسيب الإداري المتعلق بإدارة الوقت، ونجاس العمل والأخلاقيات الوظيفية بمصلحة الجوازات.
- ٦- هناك إهمال من الإدارة للدراسة الظروف المسببة لظاهرة التسيب الإداري من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للموظف.
- دراسة (محمد أبو القاسم وكري، ٢٠١٣) مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، هدفت الدراسة لتعرف على مدى فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، وتوصلت الدراسة أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري.
- دراسة (حسام الدين الصيفي، ٢٠١٣) مشكلة الفساد الإداري والسياسي وسبل الوقاية منه من المنظور الإسلامي، حيث قال الباحث في دراسته أن النظريات الغربية المعاصرة قد فشلت في تقويم الفساد الإداري والقضاء عليه لعدت أسباب؛ منها اهتمام بعض النظريات بالجانب الذي يهتم بالمشكلة الإنتاجية وانتهت إلى التحفيز المادي الاقتصادي وهو الذي يُحفز العامل ولم تراعي الجانب النفسي والاجتماعي، كالنظرية الإدارة العلمية، في حين ركزت النظريات

السلوكية على الجانب الإنساني وأثره في السلوك وطالبت بتحقيق مبدأ المشاركة والديمقراطية بالإدارة، ولكن هذه مبادئ تناهض الفلسفة الرأسمالية الغربية والفلسفة الاشتراكية في دول شرق أوروبا على حد سواء، لهذا فإن الباحث يهدف في دراسته تسليط الضوء حول مشكلة الفساد الإداري والسياسي وسبل الوقاية منه من المنظور الإسلامي، ومما توصل إليه الباحث أن ظاهرة الفساد ظاهرة كلية مرتبطة بالمنظومة العامة في المجتمع، وتعلق بصورة خاصة بسلوك ووعي الأفراد داخل وخارج الدوائر الحكومية العامة مروراً بالمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والشريعة الإسلامية أهتمت اهتماماً بالغاً بالجانب الوقائي عند الأفراد والمؤسسات، فالإصلاح في الإسلام هو النهي عن الفساد بكل صوره وبالتالي فهو يمنع وقوعه أصلاً، لا ينتظر وقوعه ليضع بعد ذلك جملة من الضوابط والقوانين، فقد وضعت الشريعة الإسلامية ابتداءً جملة من التدابير والقواعد التي تساعد المؤسسة أو الإدارة في البعد عن الفساد أو المخالفات وقد اتبعت أسلوباً شاملاً في إصلاح المؤسسات فلم تهتم بجانب على حساب جانب آخر.

- دراسة (فاطمة ابراهيم خلف، ٢٠١١) السياسة المالية والفساد الإداري والمالي، سلطت هذه الدراسة الضوء حول العلاقة السببية المتداخلة بين الفساد والسياسة المالية المتمثلة في أدائها (الإرادات العامة، النفقات العامة، العجز والفائض من الموازنة العامة)، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة السببية بين الفساد والسياسة المالية، وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية من الإيراد العام إلى الفساد الإداري والمالي أي أن زيادة الإيراد العام يسبب في الفساد الإداري والمالي في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد والمتغيرات الأخرى الكلية المختارة، ولذلك أوصى الباحث بضرورة العمل على إنشاء نظام مالي شامل ومتكامل بحيث تقدم الموازنة

بيانات كاملة وشاملة على النشاط المالي السابق والمالي المستقبلي وتعطي بالتفاصيل جميع العمليات المالية مما تؤدي إلى زيادة الكفاءة المالية بالموازنة.

- دراسة (يوسف عبد عطية بحر، ٢٠١١) الفساد الإداري - المسببات والعلاج، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية في وجود الفساد الإداري داخل المستشفيات في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية السيئة تلعب دوراً أساسياً في وجود الفساد الإداري، وإن القوانين والأنظمة غير واضحة مما يساعد على وجود الفساد الإداري، وكما تبين أن أساليب العلاج المستخدمة للقضاء على الفساد الإداري غير فعالة، والجميع ينظرون إلى الفساد الإداري بمنظور واحد وليس الاختلاف في (الجنس، المؤهل، الخبرة العملية، السن، المستوى الوظيفي) أي تأثير على هذه النظرة.
- دراسة (فهد بن محمد الغنام، ٢٠١١) مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، وحُددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي ما مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية؟ وأظهرت النتائج أن استحداث وتطوير البرامج التدريبية للموظفين في مكافحة الفساد، والتشهير والنشر بقضايا الفساد الإداري والمالي، ومتابعة الانحرافات في الأداء من أكثر الأساليب فعالية في مكافحة الفساد الإداري في المملكة.

- دراسة (عبدالله بن ناصر بن عبدالله آل غصاب، ٢٠٠٨) منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، حيث أثارت هذه الدراسة تساؤلاً حول منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري وقد خلُصت الدراسة إلى أن الفساد

الإداري والمالي موجود منذ القدم، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها أو حديثها منه، وليس في هذا الزمان فقط وكما أشارت الدراسة: إلى إن ضعف الوازع الديني وعدم الالتزام بتعاليم الإسلام من أبرز أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي، وعلاوة على ذلك أن الشريعة الإسلامية حرمت على الموظفين والعاملين في الدولة أخذ الهدية لأن مثل هذا العمل يعد خيانة للأمانة والأمة، كما أوضحت النتائج أن الرقابة الإدارية والمالية على الموظفين لها دور كبير في الحد من انتشار الفساد الإداري والمالي، وأن النظام الإسلامي أول من طبق نظام الرقابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم على الموظفين.

- دراسة (صديق نصار وخلود القليت، ٢٠٠٨) منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري،

هدفت الدراسة إلى:

١- التعرف على الفساد الإداري وأسبابه وأنواعه والآثار الناجمة عن استحقاقه في

المجتمعات.

٢- معرفة الأساليب الإدارية الحديثة المطروحة لعلاج وربطها مع أساليب القرآن الكريم

في العلاج.

٣- التعرف على بعض مظاهر الفساد الإداري في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤- التوصل إلى المنهجية التي قدمها القرآن الكريم لعلاج هذه الآفة وآلية تطبيقها على

أرض الواقع بما يناسب روح العصر.

توصلت الدراسة إلى النتائج، والتي من أهمها:

١- من استراتيجيات التي وضعها القرآن الكريم تعيين القيادات الصالحة والتي تكون قدوة

حسنة لمروسيها.

٢- إن أسلوب الإدارة بالأهداف من من الأساليب الحديثة التي تستخدم كعلاج ناجح

لظاهرة الفساد الإداري.

- دراسة (قاسم نايف علوان، ٢٠٠٧) تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري، حيث

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير غياب العدالة التنظيمية على انتشار ظاهرة الفساد

الإداري بين الوسطاء العاملين في المجتمع الإداري، والتي أشارت نتائجها إلى وجود تأثير العدالة

التنظيمية بأبعادها الثلاثة (التوزيعية، الإجرائية، التعاملية) على انتشار الفساد الإداري بين

العاملين في المجتمع الإداري، بمعنى أن أهمية العدالة التنظيمية التي تنص على شعور الفرد

بالإنصاف وعدم الظلم بوجودها يؤثر إيجاباً على العديد من المتغيرات التنظيمية والتي أهمها

(الولاء التنظيمي، ثقة الفرد في نظام تقييم الأداء، زيادة دافعية الجماعة) في أداء العمل، وفي

غيابها يؤثر سلباً على هذه المتغيرات، لذلك توصلت الدراسة بضرورة تطبيق العدالة التنظيمية في

الاختيار والتعيين، والحرص على غرس القيم الأخلاقية الإيجابية داخل المنظمات العامة.

- دراسة (ماجد محمد سليم أبو هدف، ٢٠٠٦) تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية

والإدارية، حيث قام هذا البحث على دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات

المؤثرة فيه، والمتمثلة في (توفر الاستقلال لديوان، اعتماد معايير الرقابة الدولية، توفر التدريب

واكتساب الخبرة للمفتشين العاملين بالديوان، استخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل،

واستخدام أساليب الأداء الرقابي الحكومي عند التنفيذ)، والهدف منه تقييم وتطوير الأداء الرقابي

لديوان الرقابة الإدارية والمالية في فلسطين، وخلصت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في مستوى تحقيق الديوان للمهام الرقابية التي أنشئ من أجلها، كما أظهرت النتائج وجود بعض مظاهر الضعف في أداء الديوان مع عدم كفاية الاستقلال المالي والإداري والوظيفي للديوان والعاملين فيه، زد على ذلك أثبتت الدراسة أن الديوان لم يعتمد معايير الرقابة الدولية التي تعتمدها الأجهزة العليا للرقابة في دول العالم، فضلاً عن قصور الاهتمام بالدورات التدريبية اللازمة لتأهيل المفتشين، ولم تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولا أساليب الأداء الرقابي الحكومي في أداء الأعمال الرقابية، ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة قدم الباحث بعض التوصيات ومنها تحديث النصوص القانونية التي تدعم استقلال ديوان الرقابة، والعمل على اعتماد معايير الرقابة الدولية لمواكبة التقدم بأجهزة الرقابة الدولية والإقليمية.

١،١٠ الخلاصة

بدون شك أن الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولها البحث تكون على قدر كبير من الأهمية من حيث الأهداف وما توصلت إليه من نتائج، والتي استفاد الباحث منها من خلال الإطلاع على إطارها العام، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها تناولت موضوع القيادة الإدارية وقضية الفساد الإداري كلاً على حدّ دون الربط بينهما، بعض الدراسات تناولت موضوع القيادة الإدارية من حيث التعرف على طبيعة العلاقة بين الأنماط القيادية والأداء الوظيفي أو علاقة الأنماط القيادية والإبداع أو التعرف على النظريات والأنماط الأكثر شيوعاً، ودراسات أخرى تناولت قضية الفساد الإداري من حيث التعرف على صور الفساد الإداري كجرائم استغلال السلطة والنفوذ والإهمال الوظيفي والرشوة والمحسوبية، والعوامل المؤثرة في انتشار الفساد الإداري.

زد على ذلك، ثمة دراسات سلطت الضوء على مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري كاستخدام الأنظمة الرقابية والعقوبية والشفافية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للحد من الفساد الإداري.

وعلاوة على ذلك، تناولت بعض الدراسات جانب في غاية الأهمية؛ وهو دور الشريعة الإسلامية في مواجهة نوازع الفساد في النفس البشرية، وذلك من خلال بيان منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد.

إن هذه الدراسات مع أهميتها إلا أنها لم تركز على جانب مهم في قضية مكافحة الفساد الإداري، ألا وهو دور القيادة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، وأهمية اختيارها من منظور منهج الشريعة الإسلامية في تولية واستعمال الأصلح، وهذا ما ركز عليه الباحث في هذه الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك، إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيادة الإدارية وقضية الفساد الإداري قائمة على المنهج الكمي، حيث نتائجها تعتمد على إجابات العينة قيد الدراسة؛ من خلال أداة الدراسة (الاستبيان) التي يقوم الباحث بتوزيعها على مجتمع الدراسة، بمعنى أن مثل هذه الدراسات تعتمد على رأي وتجارب البشر التي تختمل الخطأ والصواب، في حين أن هذه الدراسة تقوم على المنهج الاستقرائي النقدي التأصيلي الذي يبين ما جاء في الفكر الإداري المعاصر والإعلان الدستوري الليبي لسنة ٢٠١١م والقوانين الليبية وقياسهم على ما تقرره الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بدور القيادة الإدارية في ليبيا في مكافحة الفساد الإداري، وأهمية اختيارها، من منظور منهج الشريعة الإسلامية في تولية الأصلح، وهذا وما يميز هذه الدراسة عن غيرها.